

عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقولهم انما يعلم احد الله لان طلب الاسم  
كان شبه الفعل في وزن الطلب والاثبات يبطل العمل بالوزن العلة كذا ذكره صاحب  
المقاليد وما فرغ عن بيان السنة التي كان منصوبها قبل الفروع من اثنين الاثنان  
الذين كان مفعولها قبل المنصوب فقلا الاثنان اللذان كان مفعولها قبل المنصوب  
اي منصوبها وهي ما ولا المشبهتان بليس قول الاثنان مبتدأ وقول اللذان  
صفة له وقولها ولا غيره مثال المشبه بليس نحو ما زيد منطلقا لما لا المشبهته بليس  
نحو لا رجل افضل منك واثنا بقول المشبهتان بليس اليحتمل علمها اي يعلمان كقولها  
مشاهرتين بليس اما وجه مشاهرتين بليس فمن حيث انها النفي الى الوجود وقولها على  
الجملة لا كية ودخولها في خبرها واما وجه مشاهرتين بليس فمن حيث انها النفي ودخولها  
على الجملة لا كية الا ان مشاهرتين بليس اكثر من مشاهرتين لا بليس ولهذا يدخل  
لفظة ما تدخل على المعرفة والنكرة معا ولفظة لا لا تدخل على النكرة وانما انقضت  
بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على النكرة احق عن دخولها على المعرفة لانها بالان  
لنفي المحذور ذلك لا يصور الا فيهما واد انقضت النفي بالاداي نفي ما ولا بالان  
النجس او خبرهما على الاسم اي على اسمها بطلان علمها اي عملها ولا مثال انقراض النفي بالان  
ما زير الازمنه منطلق ومثال تقدم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زير اما بيان بطلان علمها  
عند انقراض النفي بالان والاشبه التي تعلمان بها علمها على بيان بطلان علمها  
عند تقدم خبرها على اسمها او لقليل من المسادات بين علمها او علم ليس هي متوعدة  
لوجوب كون رتبة الاصل على رتبة الفرع بخلاف ليس فان عملها يبطل ان كان  
نفي مقتضاها لا و خبرها مقتضاها على اسمها كقولها فاعلا صريحا او لا و خبرها  
ذل

ذلك الوجه ان نصبه لا وان ترفع الثاني منها وذلك ان يصيبه وقد ترفع  
الاسم اذا كان الاسم الذي دخل عليه مضافا الى النكرة او كان ذلك الاسم مضافا الى مشاهرتين  
للمضاف مثال الا و لا نحو لا رجل كذا عندنا ومثال الثاني في نحو لا خير من زيد  
جالس عندنا وانما نصبه لا اذا كان الاسم مضافا الى مشاهرتين بالكونها بمنزلة ان  
وهم يحملون الشيء على صفة كما يحملونه على نظيره وانما قال مضافا الى نكرة لان  
الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممنوعة لتعريف المضاف ولا مسامحة لدخولها  
هنا على المعرفة اللهم الا اذا كان الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الا ان وعدا  
في الحداد عدم تعريف المضاف وانما ضربه انما هو مفعول نحو لا غلام رجلي كذا عندنا  
كما ان خبران كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاع بعضهم ذهب الى انه مفعول بالخبر  
كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مفعول بالخبر كما هو قيل في قوله لا و عمل لا و  
فيمتلك الا و لا ان لا محذوف منها صواب فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى  
النفي فيها يقتضيه مضعون الجملة فوجب ان يكون عاملا في ظرفها ويتمسك بها ان كان  
فرع على ان فوجب ان لا يكون مساويا له في العمل بالخطا رتبة الفرع على الاصل واعلم  
ان مذهب المحققين ان اثبات الخبر في هذا الباب وانما ينوئهم فانهم لا يثبتون الخبر  
في كلامهم بل يحذفون من قاله كما حذفت الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا  
واما النكرة المفردة فمبنية معها اي مع ادع الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا  
رجل في الدار وعلى النكرة ان كان نصبه بالكسرة نحو لا مسلمات في الدار وعلى الحرف  
ان كان نصبه بالحرف كالشئبة والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا  
اقرار ان المصدر لو قيدت بنا على الفتح بما قيدناه لكان اصوب فالمراد بالفتح